المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2008 العـــدد : 5300
الصفحـات : 20 المسلسل : 113

7 مليارات ريال لتطوير القضاء .. منافع حقوقية واقتصادية تحت مظلة الشريعة

تنظيم القضاء أمل سوف يتحقق بعد أن صدر له نظامان، أحدهما خاص بالقضاء العادي (المحاكم الشرعية) والآخر خاص بديوان المظالم (القضاء الإداري)، كما أنه لأهمية تنفيذ ما تضمنه النظامان فقد صدر بمرسوم ملكي أيضا آلية تنفيذ النظامين لكي تكون خطة نظامية وإدارية وزمنية يتم من خلالها تحقيق الغاية من إعادة الهيكلة والبعد عن الاجتهادات وتباين وجهات النظر في الكيفية التي يتم بها توزيع الاختصاص القضائي وإنشاء المحاكم الجديدة. ولقد بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله في كلمته أمام مجلس الشورى أن الاستقرار السياسي مثل مطلباً أساسياً للمحافظة على كيان الدولة، وتحقيق التنمية وحماية منجزاتها لذا فقد تم إكمال منظومة تداول الحكم بإصدار نظام هيئة البيعة ولائحته التنفيذية وتكوين هيئة البيعة كما جرى تحديث نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وتخصيص سبعة مليارات ريال لتطوير السلك القضائي والارتقاء به.

وفي خطوة تعكس الاستعداد الإداري والتنظيمي لمرحلة تطوير القضاء أعطى أمير منطقة الرياض إشارة البدء لتنفيذ مبنى المحكمة الجزائية في مدينة الرياض، وذلك بعد توقيعه عقد التنفيذ لإنشاء هذه المحكمة، التي هي إحدى تشكيلات المحاكم الابتدائية وتختص بالنظر في القضايا الجزائية فقط. ومن المؤكد أنه وبعد اكتمال إنشاء هذه المحكمة سوف تستقل القضايا الجزائية في مدينة الرياض عن سائر أنواع الدعاوى بمحكمة تحقق لها الخصوصية، وهو ما يساعد على سرعة الفصل في قضايا يوجد فيها غالبا موقوفون على ذمة تلك القضايا الجزائية، أيضا فإن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ووزارة العدل حرصتا على أن تحتوى هذه المحكمة على قسم نسائي خاص للمعاملات النسائية، وذلك بتخصيص مداخل مستقلة ومصاعد خاصة وبوابات خاصة لكي يسهل سرعة وإنجاز قضايا النساء، وبذلك فإن هذه المزية توجد للمرة الأولى في المحاكم السعودية، ومن المتوقع أن يتم تعميم هذه المزية في مباني المحاكم الابتدائية والاستئنافية في سائر مناطق المملكة. إن مبنى المحكمة الجزائية في مدينة الرياض سيكون نموذجا للمحاكم الابتدائية التي سيتم إنشاؤها، بل إنه أول خطوة ملموسة أمام الرأي العام والمجتمع تعكس الاستعداد المسبق لنقلة نوعية للقضاء في المملكة، وفي ظل ميزانية ضخمة أمر بها خادم الحرمين الشريفين تبلغ سبعة مليارات ريال.

التطبيق على أرض الواقع

إن هناك حديثا يدور بين المختصين مضمونه التساؤل حول إمكانية تطبيق الترتيبات القضائية الإدارية التي تضمنها نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، ويرجع سبب هذا التساؤل إلى معلومات لها نصيب كبير من الصحة مؤداها وجود وضع إداري ترسخ حتى أصبح من العسير تجاوزه أو المساس به، هذا الوضع الإداري أدى في الماضي إلى تغيير جذري في مسألة من أهم مسائل القضاء ألا وهي الاختصاص بنظر المنازعات التي لها تنظيم أو بمعنى آخر شملها التقنين بحكم الضرورة التي يقتضيها واقع الحال. أما الأمر الآخر الذي يرجع إليه ذلك التساؤل فهو أيضا له نصيب من الصحة، ألا وهو ذلك الموقف الذي ترسخ في الأذهان وتحول إلى ثقافة حقوقية تجد من يدافع عنها ويبرر تبنيها، ألا وهي رفض فكرة النظام وخصوصا ما له صفة إجرائية كالمرافعات المدنية والإجراءات الجزائية، ولعل صدور نظام المرافعات الشرعية منذ عقدين من الزمان

أحمد العمري
legalcode@hotmail.com

ثم إلغائه قبل سريانه ونفاذه دليل على ذلك الرفض غير المبرر لفكرة النظام أو التنظيم الذي هو في جانبه الإجرائي أخف وطأة منه في الجانب الموضوعي.

ولكي نتصور أهمية موضوع تطوير القضاء فإن علينا أن نجري مقارنة بين مرفق القضاء وسائر المرافق العامة التي قطعت شوطا كبيرا في تطوير أنظمتها وتحسين أدائها وتأهيل كوادرها والسير قدما في سبيل مجاراة الواقع دون حساسية من أن يؤدي ذلك إلى المساس بالمضمون. وهذه المقارنة سوف تبرر أن القبول ببقاء السلطة القضائية بعيدة عن الأخذ بالنظم الإجرائية وتصحيح مسائل الاختصاص وتلبية الاحتياج المتزايد إلى سلطة قضائية متطورة في نظمها الإجرائية متقاربة في هيكلها مع ما هو معمول به في الدول الأخرى لم يعد له سبب وجيه ولم يعد هناك مزيد من الوقت لاكتشاف خطأ ذلك التصور، خصوصا ونحن أمام مرحلة جديدة تتعرض فيها للنقد من جانب في حين ينتظر الآخرون أن نتخذ المبادرة فيما نحن أجدر به من غيرنا سواء في قدرتنا المادية أو توافر الكفاءات البشرية أو سلامة المنطلق والغاية أو إتقان الجمع بين الثوابت والأخذ بما تفرضه المتغيرات، لذا فإن ذلك التساؤل وما فيه من خوف ليس له مبرر فهو يستند إلى الماضي وليس إلى الحاضر، أما المستقبل الذي تم وضع لبناته في نظام القضاء ونظام ديوان المظالم فإنه لا يشفع لمثل تلك المخاوف في التعبير عن نفسها، فهناك نظامان تم إصدارهما، ولكي يسهل التطبيق فقد اقترنت مهما آلية التنفيذ لتكون مرشدا ودليلا عمليا على تلك الخطوات التي يجب اتخاذها لوضع النظامين موضع التطبيق. ولأن عنصر الزمن له أهميته في تحقيق الأهداف فقد تضمنت آلية التنفيذ تحديد مراحل تنفيذ النظامين، وهذا يعني أن العمل يجري وفق خطة واضحة وفترات زمنية محددة، ومن ثم فإن التنظيم القضائي الجديد سيكون على أرض الواقع قريبا.

المكاسب الاستثمارية من النظام الجديد

إن القطاعين العام والخاص والاستثمار على وجه الخصوص وكل من له صلة بمرفق القضاء يتشوق إلى نقلة كبيرة في السلطة القضائية تشمل المحاكم وإجراءات التقاضي ومستوى أداء الكوادر البشرية وفاعلية تنفيذ الأحكام، وهذا كله أمل سوف يتحقق لأنه أصبح هدفا استراتيجيا يضمن الانتقال بمرفق العدالة إلى مرحلة جديدة لها متطلباتها ولها ثقافتها الواعية المدركة لأهمية التنظيم ودوره في تحسن أداء المحاكم دورها في المجتمع الذي ينتظر بدوره ذلك التغيير في هيكل السلطة القضائية، وهو تغيير يحقق المصلحة العامة التي يقدرها أصحاب القرار في ضوء الاجتهاد الجماعي والاستعانة بأهل الشورى لوضع ملامح التصور الشامل لما يجب أن تكون عليه وما نحن جديرون به من تميز لبلاد الحرمين التي كانت ولا تزال وستظل قدوة في تطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق العدالة وضمان الحقوق.

إنها المرة الأولى التي يصدر فيها نظام وتلحق به آلية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2008 العـــدد : 5300
الصفحـات : 20 المسلسل : 113

لتنفيذه، فنصوص النظام دائما تكفي لتوضيح طريقة التنفيذ، أما إذا تطلبت كثرة التفاصيل وجود المزيد من النصوص التي يحسن عدم إدراجها في النظام فإنه يتم إصدار لائحة تنفيذية من قبل الوزير المختص لأنه الأقرب إلى تلك المسائل التي تضمنها النظام، مع اشتراط أن تأتي اللائحة في سياق النظام لتساعد على تنفيذه، ومن هنا تكتسب تلك اللوائح اسمها بأنها لوائح تنفيذية. ولكن في مشروع إعادة هيكلة السلطة القضائية اضطر المنظم إلى إصدار آلية للتنفيذ تأخذ صفة النظام، ذلك أن المملكة تأخذ بنظام القضاء المزدوج الذي يعني وجود جهتين للتقاضي إحداهما إدارية تنظر في المنازعات التي تكون الإدارة طرفا فيها. والأخرى عامة تنظر فيما عدا ذلك من المنازعات.

هذا الاتجاه الذي سارت عليه المملكة منذ إنشاء ديوان المظالم عام 1402 هجري وصدور نظامه الذي نص على أنه هيئة قضاء إداري مستقلة، إضافة إلى وجود جهة القضاء العادي أو القضاء العام جعل من إعادة الهيكلة مشروعا مزدوجا يجب أن يشمل جهتي القضاء، خصوصا إذا عرفنا أن تحرج القضاء العادي أو بمعنى آخر المحاكم الشرعية من نظر أي قضايا يشملها التنظيم والتقنين دفع المنظم إلى إسناد ما فيه نظام أو قانون إلى ديوان المظالم أو إنشاء لجان أو هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي. وهذا ما حصل فعلا حيث أتحم ديوان المظالم بالاختصاص بنظر المنازعات التجارية والقضايا الجنائية حتى كاد يخرج عن صفته الإدارية ليكون قضاء قانونيا في كل ما فيه نظام، أما اللجان والهيئات الإدارية التي تنازع القضاء عمله فإنها تقارب 30 لجنة في أصح الأقوال، بعضها يصدر قرارات إدارية تخضع للاستئناف أما ديوان المظالم وبعضها لديها استئناف كدرجة تقاض ثان.

ومن هنا نعلم أن الاختصاصات المضافة لديوان المظالم التي ليست من مهامه أصلا، إضافة إلى الاختصاصات المبعثرة بين اللجان والهيئات الإدارية في الأجهزة التنفيذية تتطلب القيام بنوعين من العمليات أولاها: نزع الاختصاص من جهة قضائية وإلحاقها بجهتها الصحيحة. والأخرى: لم شمل الاختصاصات المتناثرة وإعادتها إلى قاضيها الطبيعي. ولهذا كان لا بد من آلية لتنفيذ هذا المشروع الذي يأتي دفعة واحدة لتصحيح ما تراكم خلال عقود من الزمن أيضا ولوجود جهتي قضاء ولجان وهيئات إدارية تمارس القضاء فإن كل جهة ولجنة تحتاج إلى معرفة أين سيكون موقعها في التنظيم الجديد لكي تستعد له دون اجتهادات شخصية أو دخول في ماذا يجب أن يكون عليه الوضع خصوصا وأن بعض تلك اللجان قد أصبحت ترى في أن وجودها طبيعي وليس مجرد وضع مؤقت أيضا أصبح صاحب الاختصاص الأصيل بنظر نوع من المنازعات يستثقل أن يحمل هذا العبء بعد أن كان بعيدا عنه لعقود من الزمن أنسته أنه من مهامه وليس من مهام أي جهة أو لجنة أخرى.

أما الجانب الآخر فهو الاستعداد للنظر في المنازعات وفق ما نص عليه نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، وهذا يتطلب اكتساب الثقافة الحقوقية التخصصية للقضاة ومعاونيهم فإن لم توجد فيجب الاستعداد لها بالتدريب أو التعيين أو التعاقد إن تعذر إيجاد الكوادر البشرية الكافية من حيث العدد والمتمكنة من حيث المعرفة الحقوقية، حيث لا يوجد عذر يمكن قبوله في عدم تطبيق ما نص عليه النظامان. إنني أشبه إعادة الاختصاصات القضائية إلى مكانها الصحيح بعملية فصل التوائم ولكن الأمر هنا أصعب، حيث توجد أجزاء أخرى ميتورة منذ زمن طويل لا بد من إعادة وصلها والعمل على إنجاح عملية زراعتها في مكانها الصحيح. ولا شك أن ذلك يتطلب دليلا إرشاديا دقيقا قدر الإمكان يقلل الأخطاء ويضع الأمور في نصابها ومكانها.

ضرورة القفز خطوات إلى الأمام

إن التجاوب مع مرحلة إعادة هيكلة السلطة القضائية يتطلب أن نقفز خطوات إلى الأمام وأن نسابق الزمن، فتجربتنا في ميدان القانون أو النظام ليست ثرية بالقدر الكافي بينما نفتخر بأن لنا باعا طويلا في تطبيق الشريعة الإسلامية وتأهيل الكوادر البشرية للعمل في القضاء الشرعي، وهنا لا بد أن نؤكد أن العالم الإسلامي يقر لنا بالتميز والسبق وثراء التجربة في هذا الميدان. أما تجربتنا القانونية فإنها لا تزال تخطو بتثاقل إلى وقت قريب ولكنها وجدت الدافع القوي في ذلك المد الهائل لحركة العولمة الاقتصادية وتلك المتطلبات المعقدة لركوب قطار تحرير التجارة وهذا الهاجس لدى قادة دول العالم حول تلك العلاقة المتلازمة بين الاقتصاد والسياسة والأمن والرخاء والقانون والعدالة، فقد كان النظام أو القانون هو الوسيلة الأمثل بل الوحيدة التي تحقق الغايات المنشودة والتطلعات البعيدة المدى ومن ثم فإن تسخيره لخدمة العولمة وتحرير التجارة وجد له المجال الخصب في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي فرضت على الدول الأعضاء أو الراغبين في العضوية أن يبادروا إلى تحديث قوانينهم لتتوافق مع ذلك التقارب في ضمانات الحقوق وآلية التقاضي ومثالية الإجراءات والالتزام بالنهج النموذجي في التعامل مع المستثمرين ووضوح القوانين وإظهار الشفافية والإفصاح عن الواقع والحقائق حتى يعرف كل من له مصلحة أين يقف وفي أي طريق يسير وإلى أين يتوقع أن يصل وكيف يسترد حقوقه أو بعضها إن اضطر إلى ذلك.

ومن تابع مشروع تحديث الأنظمة السعودية فإنه يلمس بوضوح كيف أنه أخذ طريقين لا ثالث لهما، الأول: إصدار قوانين لم تكن موجودة أصلا مثل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة. والآخر: تحديث أنظمة كانت قائمة ولكنها لم تعد صالحة للحاضر والمستقبل حيث تجاوزها الزمن، فضلا عن عدم مسايرتها الالتزامات الدولية التي تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية لضمان بيئة الاستثمار، ولعل أبرز هذه الأنظمة نظام العمل ونظام السوق المالية ونظام التأمين التعاوني.

ولقد صاحب صدور هذه الأنظمة إنشاء هيئات حكومية لتحقيق أهداف هذه المرحلة ومنها الهيئة العامة للاستثمار وهيئة السوق المالية والهيئة العليا للسياحة، كما أن تحويل بعض القطاعات الحكومية إلى القطاع الخاص ساهم في زيادة المساحة المتاحة للقطاع الخاص وهو المجال الحقيقي للعولمة الاقتصادية.

إن حركة التشريع أو التنظيم قد نشطت ووصلت إلى تغطية كل ما هو مطلوب تقريبا ولم يبق سوى المنطقة الحرجة وهي التقنين الموضوعي الذي هو مثار خلاف فقهي وتردد لدى البعض في حين يراه آخرون مسألة وقت. والذي أراه أن المملكة تميزت بالالتزام طوال تاريخها بالشريعة الإسلامية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2008 العـــدد : 5300
الصفحـات : 20 المسلسل : 113

ولن تحيد عن ذلك، بل يمكن القول إن المملكة أخذت من القانون ما يخدم الشريعة ويحقق مقاصدها وغاياتها السامية في ضوء المصالح المرسلة التي هي من الأدلة أو المصادر لمعرفة الحكم الشرعي، وفي ظل هذه البيئة التي لم تعرف من القوانين سوى ما يتوافق مع الشريعة ولا يتعارض مع مقاصدها فإنه ليس هناك سبب يبرر الخوف من حركة التنظيم أو التقنين، بل إن من الضروري أن يجمع العامل في مجال الحقوق بين علم الشريعة ومعرفة القانون سواء كان قاضيا أو محاميا أو مستشارا أو أكاديميا.

لقد مرت فترة ليست بالقصيرة دارت فيها مناقشات ساخنة وشهدت جدلا طويلا حول المفاضلة والاختيار بين الشريعة والقانون، بينما الحقيقة أن الشريعة قانون ولكنه قانون إلهي المصدر وهذا ضمن له الكمال والسمو والشمول أيضا، وفي الواقع لا تستطيع أي دولة أن تستغني عن القانون بفروعه المختلفة، فالنظام يوجد الضوابط ويقلل الاجتهادات التي تؤدي إلى تعارض النتائج وغلبة الرؤى الشخصية على المصالح العامة. ومن هنا نفهم أهمية وجود ثقافة شرعية وقانونية شاملة تبتعد عن ضيق الأفق وتنطلق إلى فهم أن العبرة ليست بالألفاظ والمباني ولكن بالمقاصد والمعاني.

البيئة العدلية في المملكة

إن هناك معوقات تواجه البيئة العدلية في المملكة وهذه المعوقات أصبحت راسخة في الأذهان رغم أن هناك تقدما ملموسا في الواقع، ولكي نكون مع الرأي العام الذي يرى أن هناك تأخرا فوق المقبول للبت في القضايا التي قد تصل فترة الانتظار فيها إلى سنوات، أيضا هناك بطء شديد في تنفيذ الأحكام إذا صدرت، وأخيرا هناك نقص في الكوادر المؤهلة في الأجهزة القضائية. ولكن أيضا هناك تقدم كبير حدث في الجوانب الإجرائية لا يمكن إنكاره، ولعل أهم تلك الجوانب إنشاء نيابة عامة للتحقيق والادعاء وإصدار أنظمة ذات طابع إجرائي بحت، منها نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة. أما إعادة هيكلة القضاء فهو تنظيم شامل لوضع السلطة القضائية ولكن حتى يكون محل التطبيق الصحيح فإن هناك كوادر قضائية عملت في الماضي على تعطيل تطور القضاء وهي اليوم وبنفس أسلوبها المعتاد في العمل ستؤثر بشكل كبير في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة من خلال عرقلة وجود قضاة من أهل الاختصاص في الأنظمة الحديثة وخصوصا النظامين التجاري والعمالي وغيرهما من الأنظمة التي تحكم العلاقة بين الأطراف المتخاصمين.

وبدون وجود قضاة من أهل الاختصاص القانوني والمتميزين فيه فإن إناطة المحاكم التجارية والعمالية والجنائية وخصوصا في التعازير المقننة بالمحاكم في جهة القضاء العادي سيكون له أثر سلبي في سير القضاء التجاري وجميع المنازعات ذات التنظيم القانوني، فحيث لا توجد القناعة بضرورة تأهيل القضاة في الجانب الحقوقي فإن النتيجة غير مأمونة العاقبة، لذا فإن الطريق الأكثر أمانا أن تتقبل المحاكم الشرعية وجود قضاة من أهل الاختصاص القانوني سواء تم نقلهم من ديوان المظالم أو تم نقلهم من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي في اللجان العمالية والأوراق التجارية وغيرها من اللجان التي ستدمج في محاكم القضاء العادي، فهناك كوادر مؤهلة ومدربة بل لها خبرة لا يمكن التقليل منها تحت أي مبرر، وهم مؤهلون للعمل في القضاء وفي المحاكم التجارية والعمالية والجنائية.

العنصر البشري

إن العنصر البشري هو أهم عامل في نجاح المشروع الوطني لإعادة هيكلة القضاء. فالبلاد لديها كوادر بشرية تعلمت ولديها الرغبة في العمل وتحقيق الممكن من دون أن يكون لديهم حساسية شديدة نحو التقنين والأنظمة، فهي تصب في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية وما لا يتعارض مع الشرع ويحقق المصلحة فهو مقصد العقلاء ومطلب ضروري لم يعد عنه محيص، فالقضاء يجب أن يوظف ويعين ويستقطب من أهل الاختصاص القانوني من يستطيعون تطبيق الأنظمة التي أصدرتها الدولة وتحرص على تطبيقها.

إن تطبيق نظام القضاء يحتاج إلى جهود كبيرة حيث يسكون ملاذ الاختصاصات القضائية المتناثرة وتلك القادمة من ديوان المظالم لتسكن مكانها الطبيعي بخلاف تطبيق نظام ديوان المظالم الذي سيكتفي بترحيل تلك الاختصاصات إلى قاضيها الطبيعي، وكذلك نقل الكوادر القضائية في الدوائر التجارية والجزائية إذا تقبل القضاء العادي وجود تلك الكوادر لديه باعتبارها مكملة له وليست دخيلة عليه. لذا فإن الاستعداد لتطبيق الهيكلة القضائية يجب أن يعلن في خطواتها حتى تكون هناك متابعة من الرأي العام لهذا المشروع الوطني الذي هو اليوم حديث يهم الجميع، كما أن من المنتظر أن تعلن وزارة العدل أو المجلس الأعلى للقضاء عن طلب تعيين ملازمين قضائيين للعمل في الوظائف التي سيتم إحداثها لمواجهة الاحتياج إلى قضاة من خريجي كليات الشريعة ومن خريجي كليات الأنظمة، فالعدد الحالي غير كاف حيث هناك محكمة عليا ومحاكم استئناف وتشكيل ثلاثي لكل محكمة. إن الشفافية والإفصاح يقتضيان أن تكون هناك معلومات متوافرة للنشر ولاطلاع الجمهور عليها فهذا حق، لأن الأمر يهم الجميع حاليا ومستقبلا.

محام ومستشار قانوني